



الحاكمة كاثي هوشول

لنشر فوراً: 2021/9/2

توقع الحاكمة هوشول مجلساً جديداً بشأن عمليات الإخلاء السكنية والتجارية المتعلقة بالفيروس في القانون، والتي تسري خلال 15 كانون الثاني (يناير) 2022

يحث سكان نيويورك على التقدم بطلب لبرنامج المساعدة في حالات الطوارئ التابع للولاية - أكثر من 1.2 مليار دولار في التمويل الملتزم أو المصروف من خلال برنامج ERAP

يوسع القانون الجديد برنامج المساعدة في الإيجار وما يصاحب ذلك من إجراءات الحماية من الإخلاء إلى المناطق التي تم الاتسحاب منها سابقاً

تُسَن حماية المالكين لأصحاب العقارات وأصحاب المنازل

تتمتع نيويورك الآن بأقوى تدابير الحماية من الإخلاء في البلاد لأولئك الذين يواجهون صعوبات بسبب (COVID-19)

في وقت مبكر من صباح هذا اليوم، وقعت الحاكمة كاثي هوشول على قانون جديد لوقف عمليات الإخلاء السكنية والتجارية المتعلقة بفيروس كورونا لولاية نيويورك، والذي يسري حتى 15 كانون الثاني (يناير) 2022. بموجب القانون الجديد، ستظل جميع أشكال الحماية التي يوفرها قانون الملاذ الآمن للمستأجر للمستأجرين السكنيين الذين يعانون من ضائقة مالية نتيجة للوباء سارية، إلى جانب تدابير حماية جديدة لعمليات الإخلاء التجاري.

قالت الحاكمة هوشول: "لقد خلق الوباء قلقاً لا يمكن تصوره للعائلات وأصحاب الأعمال الذين فقدوا الدخل ويكافحون من أجل دفع الإيجار كل شهر. للمساعدة في معالجة قرارات المحكمة العليا القاسية التي أسقطت قرار وقف عمليات الإخلاء في نيويورك وإدارة بايدن، سنعمل على فرض حظر جديد على عمليات الإخلاء السكنية والتجارية وتمديد الحماية التي يوفرها قانون الملاذ الآمن في نيويورك إلى 15 كانون الثاني (يناير). ستخفف هذه الخطوات من الأزمة التي يواجهها سكان نيويورك الضعفاء الذين يعانون دون ذنب من جانبهم".

تحت الحاكمة هوشول سكان نيويورك الذين يكافحون من أجل دفع الإيجار على التقدم للحصول على المساعدة من خلال برنامج المساعدة في حالات الطوارئ التابع للولاية أو ERAP. يتم حماية المتقدمين لهذا البرنامج تلقائياً من الإخلاء أثناء انتظار طلبهم وسيحصلون على حماية لمدة عام من الإخلاء إذا كانوا مؤهلين للحصول على المساعدة. تتوفر المزيد من المعلومات [هنا](#).

اعتباراً من 31 أغسطس، تم إلزام أو توزيع أكثر من 1.2 مليار دولار من التمويل من خلال ERAP، بما في ذلك أكثر من 300 مليون دولار في المدفوعات المباشرة لأكثر من 23,000 من أصحاب العقارات.

قال السيناتور برايان كافانا: "منذ بداية الوباء، التزمنا بضمان حماية جميع سكان نيويورك - بما في ذلك المستأجرين وأصحاب المنازل - من فقدان منازلهم بسبب المصاعب التي يسببها وباءة (COVID-19). لقد عملنا بجد أيضاً لضمان رفع العبء المالي عن المستأجرين والملاك، من خلال برامج الإغاثة الفعالة الممولة بسخاء، وحماية الشركات الصغيرة. اليوم، نظرًا لأن (COVID-19) لا يزال يمثل تهديداً لصحة ورفاهية سكان نيويورك في جميع أنحاء الولاية، فإننا نتخذ خطوات حاسمة وشاملة لتوسيع وتعزيز ركائز استراتيجيتنا التشريعية للحفاظ على سلامة جميع سكان نيويورك. أشكر الحاكمة كاثي هوشول وزعيمة الأغلبية أندريا ستيفارت كوزينز ورئيس الجمعية كارل هيبستي وراعي مشروع قانون الجمعية جيفري دينوفينتز على شراكتهم في سن هذا التشريع الهام".

قال عضو الجمعية جيفري دينويتز: "هذا التشريع هو سياسة صحية بقدر ما هو سياسة اقتصادية، ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على سلامة سكان نيويورك وسط الزيادة في متغير دلتا. سيساعد هذا القانون آلاف العائلات في الحفاظ على سقف فوق رؤوسهم وأبوابهم مفتوحة للشركات الصغيرة حيث تعمل الدولة على تحسين وتبسيط برنامج ERAP ونعمل جميعاً معاً على التعافي من هذا الوباء المميت. أشكر رئيس مجلس النواب كارل هيستي على دعمه الثابت للمستأجرين والحاكمة هوشول على المضي قدماً في هذه القضية الحاسمة، وكذلك أشكر زعيمة الأغلبية ستوارت كوزينز وراعي مجلس الشيوخ برايان كافانا على قيادتهم".

سيسمح القانون الجديد لأي شخص يقيم في منطقة اختارت عدم المشاركة في برنامج الولاية لإدارة برنامج المساعدة في الإيجار الخاص به، بالتقدم إلى برنامج الولاية عند نفاذ الأموال المحلية. الأشخاص الذين يتقدمون مباشرة إلى برامجهم المحلية سيستفيدون الآن تلقائياً من تدابير حماية الإخلاء الأكثر اتساعاً في الولاية.

ينشئ القانون أيضاً صندوقاً بقيمة 25 مليون دولار لتوفير الخدمات القانونية للمستأجرين الذين يواجهون إجراءات الإخلاء ولمساعدتهم على الحفاظ على استقرار الإسكان في مناطق الولاية حيث لا يتوفر الوصول إلى المساعدة القانونية المجانية لمثل هذه الخدمات.

ينص القانون على برنامج جديد للمساعدة في الاستئجار الإضافي في حالات الطوارئ بقيمة 250 مليون دولار أمريكي لخدمة أسر إضافية ولدعم الملاك بشكل أفضل. من خلال هذا البرنامج، سيتم توفير 125 مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة للأسر التي يزيد دخلها عن 80٪ من متوسط الدخل في المنطقة (AMI)، وما يصل إلى 120٪ من AMI. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير 125 مليون دولار لمساعدة الملاك الذين يرفض مستأجروهم المشاركة أو قاموا بإخلاء مسكنهم مع وجود متأخرات.

بموجب الوقف الاختياري المعمول به في نيويورك، يجب على المستأجرين تقديم إعلان المشقة، أو وثيقة تشرح مصدر المشقة، لمنع المضي قدماً في إجراءات الإخلاء. سيتم السماح لمالكي العقارات الذين يعتقدون أن المستأجر الخاص بهم لم يعاني من ضائقة مالية بطلب جلسة استماع في المحكمة.

يمكن للملاك أيضاً إخلاء المستأجرين الذين يتسببون في مخاطر تتعلق بالسلامة أو الصحة للمستأجرين الآخرين، مما يؤدي إلى إتلاف الممتلكات عمداً، وحيث لم يقدم المستأجر إعلاناً عن المشقة.

يضع التشريع وقفاً على إجراءات الرهن السكنية بحيث يمكن لأصحاب المنازل وأصحاب العقارات الصغيرة الذين يمتلكون 10 أو أقل من المساكن السكنية تقديم إقرارات المشقة مع مقرض الرهن العقاري الخاص بهم، أو الطرف الآخر الذي يقوم بحبس الرهن، أو المحكمة التي من شأنها منع حبس الرهن.

ينطبق وقف التشريع على عمليات الإخلاء التجاري وإجراءات الرهن التجاري على الشركات الصغيرة التي يعمل بها 100 موظف أو أقل والتي تظهر صعوبة مالية. يجب على المستأجرين تقديم إعلان المشقة، أو وثيقة تشرح مصدر المشقة، لمنع عمليات الإخلاء.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)